



الجمهورية التونسية
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

الميزان الاقتصادي لسنة 2020

أكتوبر 2019

الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة

لمواكبة للتطور السريع الذي يشهده قطاع تكنولوجيات الاتصال على الساحة العالمية، يتواصل تعزيز الدور المحوري لقطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي على عدة مستويات: تشريعية، بنية تحتية، رقمنة القطاعات الأساسية (كالتعليم، الصحة والمالية...)، النهوض بالأعمال الإلكترونية إلى جانب التجديد وجعل تونس مركزا رياديا في المنطقة من خلال تطوير الخدمات واستقطاب المؤسسات الناشئة التي تتشط في مجالات الابتكار والتجديد والمعتمدة على التكنولوجيات الحديثة.

وفي هذا الإطار، شهدت سنة 2019 تحقيق الإنجازات التالية:

في مجال تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي:

- إعداد مشروع أمر حكومي لتبسط إجراءات المصادقة والتوريد والتسويق للأجهزة الطرفية للاتصالات والأجهزة الراديوية وذلك لتكريس مبدأ المصادقة الضمنية إلى جانب حذف مدة صلوحية المصادقة.
- إعداد كراسات شروط لممارسة الأنشطة التالية:
 - التدقيق في مجال السلامة المعلوماتية،
 - إقامة واستغلال شبكة خاصة مستقلة للاتصالات،
 - مدمج شبكات الاتصالات،
 - مزود نقطة تبادل حركة الأنترنت.
- الشروع في إعداد إطار تشريعي وترتيبي ينظم خدمات الترابط البيني لنظم المعلومات يتضمن بالخصوص:
 - تخفيف الالتزامات الإدارية للمتعاملين مع مختلف الهياكل العمومية،
 - نجاعة الخدمات الإدارية وسرعة إنجازها،
 - حسن استعمال المعطيات العمومية.
- إعداد مشروع لتحسين النصوص الترتيبية الخاصة ببرنامج "التهيئة الترابية الرقمية"، بالتعاون مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وذلك في اتجاه اعتماد شبكة الألياف البصرية كمرفق عمومي ضروري.

- إعداد مشروع أمر حكومي حول المرجعية الوطنية لتصنيف المعطيات (référentiel national de classification des données) الذي يهدف إلى توفير آليات تصنيف المعطيات العمومية وضوابط استعمالاتها وسلامتها.

في مجال البنية التحتية الرقمية:

- مواصلة إنجاز مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة (RNIA2) التي تمّ الشروع في استغلالها منذ سنة 2018 حيث بلغ عدد المواقع الإدارية المرتبطة بالشبكة حوالي 530 موقعا من جملة 577 موقعا مبرمج ضمن المشروع الذي تبلغ كلفته 52 م.د. كما تم إنجاز مشروع مركز عملياتي لإدارة الشبكة الإدارية المندمجة (NOC) بتكلفة 3 م.د حيث تم الانتهاء من تركيز المعدات على مستوى المركز الرئيسي والمركز الاحتياطي والشروع في استغلالهما منذ موفى سنة 2018.
- الشروع في إنجاز الشبكة الإدارية المندمجة للجماعات المحلية (RNIA3) التي تم الانطلاق في إنجازها منذ بداية 2019. وتتراوح الكلفة الجمالية بين 49 و 71 م.د على امتداد 5 سنوات. ويهدف هذا المشروع إلى وضع بنى تحتية رقمية مؤمنة تمكن من ربط ما بين 628 و 934 موقعا تابعا للجماعات المحلية عبر استخدام خطوط السعة العالية لإيواء الأنظمة المعلوماتية للبلدية والتمكن من استغلال الخدمات المقدمة للمواطن.
- الشروع في إنجاز الشبكة الإدارية المندمجة لوزارة العدل (RNIA4) بكلفة جمالية تقدر بـ 24 م.د. ويهدف هذا المشروع إلى تأهيل وتطوير الشبكة الرقمية الخاصة بوزارة العدل لبلوغ جيل جديد من الشبكات (IP/MPLS) المؤمنة ذات السعة العالية القابلة للتطوير تمكن من ربط حوالي 200 موقعا موزعا على كافة تراب الجمهورية.
- مواصلة تغطية المناطق البيضاء بشبكات الاتصالات ذات السعة العالية حيث تمّ إلى موفى مارس 2019 تغطية 58 منطقة بيضاء من جملة 94 مبرمجة، أي ما يعادل نسبة 62% من الإنجاز.
- الشروع في إنجاز مشروع تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية (Edunet 10).
- إسناد إجازة مشغل البنية التحتية بالجملة (Opérateur d'infrastructure).
- الشروع في تركيز شبكات تراسل المعطيات ذات استعمال خارجي للمركبات الجامعية Réseaux Campus Métropolitain et de WiFi Outdoor pour les 12 Campus Universitaires et 19 ISETs
- تركيز منظومة خاصة لمكافحة الأجهزة الجوالّة المسروقة والمتأتية من السوق الموازية (CEIR) حيث تمّ الانطلاق في تنفيذ هذا المشروع وذلك من خلال إتمام إجراءات التعاقد مع مزود الخدمات. وتقدر كلفة المشروع بحوالي 4 م.د.
- مواصلة إنجاز مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية (INIG)
- إنجاز مشروع هيكل المفتاح العمومي الذي يُنجز لفائدة وزارة الدفاع الوطني الذي من المنتظر دخوله المرحلة التجريبية عند موفى سنة 2019 بعد تركيز المعدات والبرمجيات الخصوصية.

في مجال الحكومة الإلكترونية:

- تعميم المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات (GEC) حيث تمّ تركيز منظومة علية بالإدارات المركزيّة للوزارات خلال سنة 2019 وسيتمّ تركيزها بالإدارات الجهويّة الراجعة لها بالنظر خلال سنة 2020،
- الشروع في تركيز المنظومة الوطنية للمعرف الوحيد للمواطن ومشروع تأهيل منظومة الحالة المدنية علما أنه سيتمّ وضع هذه المنظومة المتكاملة حيز الاستغلال مع موفى سنة 2020.
- تركيز منظومة الختم الإلكتروني المرئي TN CEV 2D-Doc
- بعث بطاقة التعريف الإلكترونية الجديدة Digi Go
- الشروع في تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية حيث تمّ الانتهاء من إعداد كراس العناصر المرجعية ونشر الدعوة للمنافسة لوضع المنظومة مع باقة أولى من الخدمات.
- إنجاز دراسة حول مشروع "إرساء حوسبة سحابية وطنية".
- مواصلة إنجاز مشروع التبادل الإلكتروني للبيانات مع مسدي الخدمات المتعاملين مع الصندوق الوطني للتأمين على المرض الذي انطلق إنجازه خلال شهر أوت 2018 حيث تمتّ مراجعة كلفة إنجازه من 35 إلى 15 م د.
- إتمام إعداد العناصر المرجعية المتعلقة بإنجاز دراسة تمكن من ضبط الإطار العام لمشروع المنظومة المنمجة للتصرف في موارد الدولة (SI de l'Etat).
- الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع تركيز نظام معلوماتي موحد للاستثمار الذي انطلق تنفيذه منذ شهر فيفري 2018، ويتواصل العمل حاليا لتطوير باقي الخدمات التي تتيحها هذه المنظومة والتي من المتوقع وضعها على الخط مع موفى سنة 2019.
- الشروع في إنجاز مشروع الخلاص الإلكتروني للطلب العمومي "E-Payment Tuneps".

في مجال الأعمال الإلكترونية والإستعمالات والتجديد:

- الشروع في إختيار شريك عالمي مختص في الدفع الإلكتروني يسمح بإنجاز التحويلات المالية الإلكترونية العالمية عبر الأنترنات تبعا لنتائج الدراسة الفنيّة المنجزة من قبل البنك المركزي التونسي حول الدفع الإلكتروني في تونس،
- تعميم خدمة الدفع بواسطة الهاتف الجوال M-Payment واستكمال المنظومة الترتيبية،
- التقدّم في برنامج تقليص إستعمال النقد - Decashing،
- مواصلة التعاون مع الإتحاد البريدي العالمي لتطوير خدمات التجارة الإلكترونية وذلك في إطار:

- تجسيم برنامج "Easy Export" الذي دخل حيز التنفيذ منذ شهر جانفي 2019 حيث تمّ إفتتاح شبّاك موحد بمقر مركز الفرز البريدي بتونس العاصمة وشبّاك موحد ثان بالمركز البريدي

بولاية القيروان.

- تركيز مشروع المنصة الإقليمية لطرد التجارة الإلكترونية بتونس "Ecom@africa" حيث شرع في تركيز المنصة الخاصة بالتجارة الإلكترونية بالنسبة للبريد التونسي بالفضاء المخصص للغرض بمطار تونس قرطاج الدولي ويتجه العمل نحو تفعيل هذه المنصة وإعداد مقترحات قانونية لمزيد تطوير وتسهيل التجارة الإلكترونية.

- وبخصوص برنامج تونس الناشئة،

- تم إصدار مجمل النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بتفعيل برنامج Startup Act، إلى جانب تركيز وتطوير البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة والتي تمثل المخاطب الوحيد للمؤسسات الناشئة بالنسبة للإجراءات الإدارية الخاصة بها.
- إسناد أكثر من 60 علامة مؤسسة ناشئة -Labels Startups- للشركات التي حظيت ملفاتها بالقبول وفقا للشروط القانونية والترتيبية.
- إحداث آلية الضمان للمؤسسات الناشئة والمسماة "صندوق ضمان المؤسسات الناشئة" لضمان مساهمات شركات وصناديق الإستثمار في رأس مال المؤسسات الناشئة،
- الشروع في إجراءات تركيز صندوق الصناديق وصناديق الإستثمار المختصة مع إمكانية وجود أقسام بالعملة الصعبة بما يتناسب عمليا من تمكين المؤسسات الناشئة من حساب خاص بالعملة الصعبة وإتاحة الإستثمار المباشر بإعتماد العملة الأجنبية.

في مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ "تونس الذكية"

على مستوى الشراكة والتعاون، تم إبرام 9 إتفاقيات شراكة مع شركات وطنية وعالمية ناشطة في مجال تكنولوجيا الاتصال لتوفير 1286 موطن شغل وإمضاء 3 مذكرات تفاهم (MoU) مع شركات ناشطة في مجال تكنولوجيا الاتصال.

وفي مجال الترويج والتسويق، تمت المشاركة في عديد التظاهرات الدولية من أبرزها تظاهرة Vivatechnology بحضور 50 ممثل عن مؤسسات ناشئة مكنت من التعريف بتونس كوجهة تكنولوجية وكذلك بالكفاءات والقدرات التونسية.

وفي مجال تطوير الكفاءات، سيتم قبل موفى السنة الحالية تنظيم تظاهرة " Smart Tunisia Job Fair " بالتعاون مع جمعية "TACT" ووكالة التعاون الألماني GIZ ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ومبادرة "Tounes Ta3mal". وسيقع تنظيم هذه التظاهرة لأول مرة في ولايتي تونس والمنستير وذلك قصد إيجاد السبل الكفيلة بتوظيف طالبي الشغل.

وفيما يخص **التشجيعات والحوافز**، قد تم دراسة 28 ملفا وإحالة 9 منها إلى الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل لإتمام إجراءات خلاص مستحقات المؤسسات المعنية.

في مجال ترشيد استغلال الطيف الترددي

- تنفيذ مشروع الربط الهيرتزي للألياف البصرية وتحيين الشبكة الوطنية للحزم الهيرتزية.
- إعادة توزيع واستغلال الترددات وضبط روزنامة في النطاقات المزمع إعادة توزيعها.
- ضبط النطاقين الترددين 2.3-2.5 جغhez و 2.5-2.69 جغhez كنطاقين ذات أولوية في عملية إعادة التوزيع والتنسيق مع وزارة الدفاع الوطني المستغل الحصري لهاذين النطاقين لإيجاد الآليات المناسبة والحلول التقنية لعملية إخلاء هاذين النطاقين.

في مجال تنمية الخدمات البريدية

- تطوير الخدمات المالية من خلال تعبئة إدار التونسيين المقيمين بالخارج بأحداث منتج جديد 'إدخار بلا حدود' يمكّن الجالية التونسية المقيمة بالخارج من تحويل أموالها بتعريفات تفاضلية. وقد انطلقت التجربة الأولى مع البريد الإيطالي.
- الحدّ من التعامل النقدي DECASHING
- تطوير قنوات الدفع للبريد التونسي من خلال إدراج تطبيقات جديدة للدفع عبر الهواتف الذكية، D17، Paygear.
- تطوير وسائل الدفع للبريد التونسي بوضع مجموعة من البطاقات الإلكترونية على ذمة الحرفاء على غرار بطاقة "e-Dinar Corporate"، بطاقة "e-DinarPro"، Carte sociale... للحدّ من التعامل نقدا إلى جانب إبرام إتفاقية شراكة مع شركة الخدمات الوطنية والإقامات بهدف تمكين الحجيج من دفع معالم الإقامة وتذاكر السفر بمكاتب البريد.
- أما على مستوى تحسين جودة الخدمات، فقد تمّ :
- الانطلاق في مشروع الجغرفة الرقمية للعناوين لتحسين جودة التوزيع.
- اعتماد منظومة الإتحاد البريدي العالمي لمراقبة جودة توزيع المراسلات UPU Global Monitoring System بالاعتماد على تقنية الترددات الراديوية.

وينتظر أن تشهد سنة 2020:

في مجال تطوير الإطار الترتيبي والتشريعي

- إصدار المجلة الرقمية الجديدة بما يسهم في توفير مناخ ملائم للاستثمار وبعث المشاريع.
- مراجعة وتقيح مجلة البريد لمزيد تنظيم القطاع وتحسين مردوديته.

- وضع الإطار القانوني والترتيبي المنظم لخدمات الترابط البيني لنظم المعلومات.
 - إصدار قانون مكافحة الجرائم السيبرانية بالتنسيق مع مصالح وزارتي العدل والداخلية.
 - مراجعة مجلة التهيئة الترابية بالتنسيق مع وزارة التجهيز في اتجاه اعتماد شبكة الألياف البصرية كمرفق عمومي ضروري.
 - إصدار قانون يتعلق بتنظيم المشهد السمعي البصري بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة.
 - وضع الإطار الترتيبي للمعرف الوطني الوحيد للمواطن.
 - تنقيح الأمر المنظم للصفقات العمومية ليتلاءم مع حاجيات القطاع خاصة فيما يتعلق بتنقيح منظومة الحوسبة السحابية والشراءات المتعلقة بالتجديد.
 - مراجعة منظومة الحوكمة للأقطاب التكنولوجية.
 - مراجعة قرار ضبط معلوم إسناد الترددات الراديوية.
 - وضع إطار ترتيبي لمستعملي خدمة الـ SNC Satellite News Cathering يمكن من التجميع الساتلي للأخبار لتغطية التظاهرات الرياضية والأحداث الكبرى للبت المباشر من قبل شركات الانتاج أو مشغل البث الإذاعي والتلفزي.
 - إعداد قرار حول المواقع الراديوية التي تم تصنيفها كمحطات قاعدية تشاركية.
- وفي هذا الإطار، تتعلق المشاريع المبرمجة لسنة 2020:

في مجال البنية التحتية الرقمية

- استكمال مشروع الشبكة الإدارية المندمجة للجماعات المحلية (RNIA3)
- انطلاق مشروع الشبكة الإدارية المندمجة لوزارة العدل (RNIA4)
- مواصلة انجاز مشروع تركيز شبكات تراسل المعطيات ذات استعمال خارجي للمركبات الجامعية Réseaux Campus Métropolitain et de WiFi Outdoor pour les 12 Campus Universitaires et 19 ISETs
- الانطلاق في الاستغلال الفعلي لمشروع هيكل المفتاح العمومي الذي يُنجز لفائدة وزارة الدفاع الوطني
- مواصلة إنجاز مشروع البنية التحتية للمعلومات الجغرافية (INIG)
- الشروع في إجراءات طلب العروض لإنجاز مشروع تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية Edunet 10 لتوفير السعة العالية.

في مجال الحكومة الإلكترونية

- الانطلاق في تنفيذ خارطة الطريق المقترحة للحوسبة السحابية وخاصة بالنسبة لمبدأ الحوسبة السحابية أولاً «Cloud First»
- تنقيح الأمر المنظم للصفقات العمومية ليتلاءم مع حاجيات القطاع خاصة فيما يتعلق بتنقيح منظومة الحوسبة السحابية والشراءات المتعلقة بالتجديد.

- الانطلاق في إنجاز مشاريع جديدة على غرار:

- تركيز بوابة موحدة للخدمات الإدارية لفائدة المواطن والمستثمر والمؤسسات وذلك يهدف توفير خدمات إدارية رقمية مندمجة وشفافة في مكان واحد مرتكزة على إجراءات محينة ومبسطة لتيسير علاقة المواطن أو المؤسسة بالإدارة.
- تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (أ-تأشيرة وأ-قنصلية).
- إعادة هيكلة وتطوير منظومة إدارة الموارد البشرية "إنصاف" لتتماشى مع التوجهات الاستراتيجية الوطنية للإصلاحات الكبرى في المجال.

في مجال الأعمال الإلكترونية والإستعمالات والتجديد:

- توضيح المسار الإجرائي لإسناد الحوافز والتشجيعات بعنوان المؤسسات الناشئة وصياغته ضمن أدلة إجراءات أو إتفاقيات،
- إستكمال تطوير البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة لجعلها المخاطب الوحيد للمؤسسات الناشئة بالنسبة للإجراءات الإدارية المتصلة بها.
- إعداد تصوّر وبرنامج تنفيذي ثالث بالنسبة للمكونين يهدف إلى تطوير الكفاءات وبرنامج تنفيذي رابع خاص بالإدماج الجغرافي لبرنامج تونس الناشئة،
- تكثيف المشاركة والمساهمة التونسية في جميع التظاهرات العالمية وخصوصا الإفريقية في إطار تجسيم التوجه نحو جعل تونس وجهة إقليمية وإفريقية للمؤسسات الناشئة،
- التنسيق مع المرصد الوطني للصفقات العمومية لتتقيح الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية بخصوص إرساء منظومة التجديد المفتوح - Open Innovation - وإعداد برنامج لتشجيع التجديد المفتوح.
- وضع تصوّر لبرنامج التأهيل الرقمي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المجددة.
- اصدار كراس شروط إنجاز وتهيئة مراكز العمل عن بعد والفضاءات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف الخواص، والمؤهلة للانتفاع بمساهمة مالية من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

في مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ "تونس الذكية"

- تركيز نظام معلوماتي لملاءمة قدرات وكفاءات الموارد البشرية التونسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع متطلبات فرص العمل في مجال الاقتصاد الرقمي وتخصصاته ودعم وتطوير القدرة التشغيلية.

ترشيد استغلال الطيف الترددي

- إعادة استغلال الطيف الراديوي (Spectrum refarming) وضبط برنامج عمل لتهيئة النطاقات الترددية وتوظيفها لتشغيل شبكات الجيل الخامس من الهاتف الجوال 5G والشبكات الخاصة ذات التدفق العالي والعالي جدا على غرار (Private LTE – Smart Grid...).
- تطوير شبكة المراقبة بصفة تدريجية وذلك من خلال تحديد المواقع الإستراتيجية، تركيز محطات ثابتة جديدة، إقتناء وحدات متنقلة.
- تركيز شبكة المراقبة الكهرومغناطيسية وذلك من خلال تحديد المواقع الحساسة، تركيز التجهيزات، ربط التجهيزات بمركز التحكم والمتابعة (مرصد المراقبة الكهرومغناطيسية).
- تطوير شبكة القياس والمراقبة التقنية للترددات الراديوية.
- إنشاء بوابة رقمية تمكن الحرفاء من إيداع طلب الحصول على موافقات وذلك من خلال استعمال الترددات الراديوية عن بعد وإسداء المعاليم الموظفة على الخط.
- تركيز منظومة واب تفاعلية للاطلاع على نتائج القياسات الكهرومغناطيسية بصفة آلي تهدف إلى إطلاع المواطن على القياسات الكهرومغناطيسية، توفير جميع المعطيات المتعلقة المستويات الكهرومغناطيسية، إدراج تقارير القياسات للحقول الكهرومغناطيسية على موقع الواب.

في مجال تنمية الخدمات البريدية

على مستوى التحول الرقمي، سيتم :

- اعتماد منظومة التصرف الالكتروني في الوثائق في إطار تكريس إرساء إدارة الكترونية بدون سند ورقي.
 - استكمال إنجاز مشروع النظام المعلوماتي للبنك الرقمي والذي يشمل خدمات مالية 100 % رقمية عبر الأنترنت وتطبيقات تفاعلية على الهواتف الذكية.
 - توسيع منصة الحوسبة السحابية (cloud) لتوفير سعة تخزينية افتراضية عالية تمكنه من المرونة والقدرة العالية على الاستجابة السريعة لمتطلبات التحول الرقمي.
 - بعث صندوق استثمار (Start up Post) لمساندة ومرافقة أصحاب المؤسسات الناشئة على تطوير حلول رقمية وتطبيقات اعلامية مجددة لفائدة البريد التونسي والقابلة للتصدير.
- وفي مجال التجارة الإلكترونية، سينكب البريد التونسي على تطوير المجال التسويقي للمنتجات التونسية ودفع تصديرها وذلك في إطار الشراكة مع شركة في مجال التجارة الالكترونية أو اقتناء سوق افتراضي.
- ولتطوير الخدمات اللوجيستية، سيتم العمل على:

- مراجعة آجال ترحيل وتوزيع البعثات للتقليص منها بالاستئناس بالتجارب على الصعيد الدولي،

- الشروع في أنجاز دراسة لتطوير الخدمات اللوجستية من خلال إحداث خدمة التخزين موجهة بالأساس للمؤسسات الناشطة في ميدان التجارة الإلكترونية،
- اقتناء صناديق بريدية إلكترونية (Consignes électroniques).

ولتحسين التغطية بالشبكة البريدية، سيتم إحداث 29 مكتب بريد سنة 2020 موجهة للمناطق التي تشهد نسبة تغطية ضعيفة وتركيز 200 موزع آلي جديد للأوراق المالية إلى جانب إقتناء وتركيز 800 آلة طرفية m-POS.

التوجهات الكبرى على المدى المتوسط (2020-2022):

تتبنى التوجهات بالأساس على مواصلة تعزيز الجاهزية التكنولوجية للاقتصاد الوطني وتوسيع مجال الخدمات لمواكبة التحولات التكنولوجية والرقمية والمساهمة في تحديث تنافسية الاقتصاد الوطني وأداء الهياكل العمومية والمؤسسات الخاصة.

- تركيز البنية التحتية ذات السعة العالية والعالية جدا من خلال مواصلة تنفيذ مشاريع البنية التحتية الحالية (RNIAIII, RNIAII) وإنجاز مشروع Edunet 10 الذي يهدف إلى تركيز الألياف البصرية بالتراب التونسي.

- دراسة واختيار التصور الأمثل لتركيبة شبكة الإتصالات للجيل الخامس.
- تحديد التصور الأمثل لتركيبة الخدمات ذات القيمة المضافة بالشبكات الإدارية المندمجة والشروع في تركيزها.

- تكريس مبدأ الترابط البيئي بين نظم المعلومات العمومية من خلال إرساء منصة تكنولوجية وطنية موحدة وتأهيل المنظومات المعلوماتية الوطنية الكبرى بالإدارة بهدف ضمان مواكبتها للتطورات الوظيفية والتكنولوجية.

- استكمال إرساء منظومة وطنية للتعريف الإلكتروني للمواطن والمؤسسة وإرساء إطار تنظيمي وترتيبي ملائم طبقا للمعايير الدولية.

- إرساء محيط تكنولوجي ملائم لتكريس مبادئ وآليات الحكومة المفتوحة (Open Gov) وحق النفاذ للمعطيات العمومية (Open Data).

- تعميم الخدمات الإدارية على الخط الموجهة لفائدة المواطن والمؤسسة.

- ضمان درجة عالية لسلامة نظم المعلومات العمومية وتكريس الثقة الرقمية في الخدمات الإدارية.

- تأمين مرور تونس إلى الكل الرقمي عبر وضع إطار ترتيبى وحوكمة رشيدة وإرساء مناخ ثقة رقمية ملائمة.

- التسريع في نسق رقمنة المعاملات المالية Decashing للحدّ من تداول الأموال النقدية وتوسيع نطاق خدمات التمويل الرقمي في إطار الإدماج المالي.

- تعميم نظام الدفع عبر الهاتف الجوال "M-Payment" على جميع المعاملات التجارية اليومية.

- جعل تونس الذكية محركا أساسيا لدفع ديناميكية الاستثمار في الإقتصاد الرقمي.

- تطوير الكفاءات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وملاءمتها لمتطلبات سوق الشغل على المستويين المحلي والدولي.
- تحديد القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للاستثمار في المجال الرقمي وتوجيه آليات التحفيز نحو المؤسسات الناشطة فيها.